

Distr.: General
25 February 2022
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2567 (2021)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة) إلى 15 آذار/مارس 2022 وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية البعثة منذ التقرير السابق المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1015).

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أورد الرئيس سلفا كير في ملاحظاته بمناسبة العام الجديد لمحة عامة عن التحديات التي واجهها جنوب السودان في عام 2021، وهي تحديداً جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والفيضانات، والصعوبات الاقتصادية المستمرة. ولكنه أشار إلى أن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً، وأن المجالس التشريعية للولايات قد أعيد تشكيلها، وأن القوات التابعة للأحزاب كانت موجودة في مواقع التدريب في انتظار التخرج ومن ثم العمل على توحيدها. وكرر الرئيس كير أيضاً تأكيد التزامه بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

تنفيذ الاتفاق المنشط

3 - في 9 كانون الأول/ديسمبر، أعرب الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها اللواء تشارلز تاي غيتوي عن قلقه إزاء استمرار التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك توحيد القوات وإعادة نشرها. وحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة على إنجاز المهام المعلقة في الأشهر المتبقية من الفترة الانتقالية.



- 4 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، بدأ مجلس الدفاع المشترك عملية فرز وتسجيل القوات الموحدة اللازمة عقب الحصول على أموال من اللجنة الوطنية الانتقالية.
- 5 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله مشروع قانون تعديل الدستور (2021)، ممهّداً الطريق بذلك لإدراج الاتفاق المنشط في الدستور.

التطورات المستجدة في عملية السلام

6 - في 2 كانون الأول/ديسمبر، عقد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اجتماعه الرابع لمجلس التحرير الوطني في جوبا حيث دعا النائب الأول للرئيس، ريك مشار، قادة الأحزاب إلى التعبئة لانتخابات 2023 ودعم التنظيم ابتداءً من مستوى القاعدة الشعبية. غير أنه أعرب عن شكوكه في إجراء الانتخابات في موعدها، مشيراً إلى عدم إمكانية إتمام عملية الانتقال في غياب التنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية وعملية وضع الدستور الدائم.

7 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أعرب فصيل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان (فصيل التحالف) بقيادة باغان أموم والجنرال بول مالونق، على التوالي، عن استعدادهما لاستئناف المحادثات مع الحكومة. وفي هذا السياق، عقدت جماعة سانت إيجيديو، في الفترة من 14 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار وترتيبات الأمن الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حلقة عمل تقنية بشأن وقف إطلاق النار، في نيروبي. وأثناء حلقة العمل أبلغت الأطراف بالتزاماتها وحددت طرائق آلية التنفيذ. وفي بيان صدر عقب حلقة العمل، اتفق الفصيلان على الاندماج بالكامل في هياكل الآلية بحلول نهاية آذار/مارس 2022.

8 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان وفصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض/الجيش الشعبي اتفاقاً في الخرطوم. وقد وقعه من جانب الفصيل زعيمه، سايمون قاتويج دوال ونائبه جونسون أولوني. وينص هذا الاتفاق على العفو عن الفصيل، والتزام الأطراف مجدداً بوقف إطلاق النار في إطار إعلان اتفاق الخرطوم بين أطراف النزاع في جنوب السودان، وعلى إنشاء مكاتب للتنسيق في جوبا.

9 - وفي اليوم نفسه، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقاً ثانياً مع قوات أفويليك بقيادة جونسون أولوني هوانق الخرطوم للسلام. ويتناول الاتفاق الاختلافات بين الأعراق وينص على إنشاء حدود منطقة الشلك وفقاً لخرائط عام 1956. وإضافة إلى ذلك، يسهل اتفاق الخرطوم للسلام إدماج قوات أفويليك في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ويخصص مواقف سياسية عن طريق التفاوض.

10 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، أصدر السيد كير مرسوماً يمنح فيه العفو لفصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض/الجيش الشعبي، بقيادة سايمون قاتويج دوال، ولقوات أفويليك بقيادة جونسون أولوني.

التطورات السياسية

11 - في 3 كانون الثاني/يناير، عينت رئيسة البرلمان، جيما نونو كومبا، رؤساء اللجان المتخصصة في البرلمان ونوابهم، الذين رشحتهم الحركة الشعبية لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وذكرت السيدة كومبا أن ممثلي تحالف المعارضة لجنوب السودان

والأحزاب السياسية الأخرى لم يدرجوا في القائمة بسبب عدم ورود ترشيحاتهم. ولم يتم بعد تعيين النائب الثالث لرئيسة البرلمان، وهو أحد مرشحي الأحزاب السياسية الأخرى.

12 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، ناقش أعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات وأقروا مشروع القانون المتعلق بمكافآت وامتيازات أعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي لعام 2022. ويتناول مشروع القانون مرتبات وبدلات أعضاء البرلمان وينص على رفع المرتبات بنسبة 8 500 في المائة، من 9 400 جنيه جنوب سوداني إلى 800 000 جنيه جنوب سوداني شهرياً.

التطورات الإقليمية

13 - في 25 كانون الثاني/يناير، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً بشأن جنوب السودان. وفي بيان صدر عقب الاجتماع، طلب المجلس إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي التنسيق مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في إجراء تقييم ثلاثي الأطراف لاحتياجات جنوب السودان في سياق الانتخابات وصياغة الدستور.

الحالة الاقتصادية

14 - ظلت حالة الاقتصاد الكلي مستقرة نسبياً بالرغم من التدهور في أسعار القطع الأجنبي، من نحو 400 إلى نحو 435 جنيه جنوب سوداني مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي 450 جنيه جنوب سوداني في السوق الموازية). وتعهد محافظ البنك المركزي المعين حديثاً، موسى ماكور دينق، بالحفاظ على استقرار القطع الأجنبي وزيادة مزادات العملات الصعبة من 5 ملايين دولار إلى 13 مليون دولار.

15 - وفي كانون الأول/ديسمبر ارتفع التضخم بنسبة 12,7 في المائة، مدفوعاً بزيادة في أسعار الطعام والمشروبات غير الكحولية بسبب نقص الوقود، وتعطل سلاسل الإمداد المرتبط بالقيود المفروضة في سياق كوفيد-19، والفيضانات. وقد انعكس ذلك في انعدام الأمن الغذائي إلى حد كبير جداً في جنوب السودان حيث صُنّف الجنوب في المؤشر العالمي للجوع باعتباره بلغ مستوى مثيراً للجزع. وفي 24 كانون الثاني/يناير، وقعت حكومة جنوب السودان والمملكة العربية السعودية اتفاقاً للتعاون العام بهدف تشجيع الاستثمار وتبادل الخبرات. ويبلغ السعر الحالي للنفط نحو 90 دولاراً للبرميل، وهو أعلى من السعر المفترض في الميزانية الوطنية للفترة 2022/2021 البالغ 63 دولاراً للبرميل.

ثالثاً - الحالة الأمنية

16 - استمرت الديناميات الأمنية في البروز من خلال النزاع السياسي على المستوى المحلي مع الجماعات غير الموقعة، والتشرد في صفوف قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والقتال فيما بينها، والعنف فيما بين القبائل وداخلها، والنزاعات القبلية بشأن الأراضي والموارد، والأنشطة الإجرامية العنيفة. وقد أسهمت عوامل متعددة الأوجه في النزاعات وأعمال العنف، لا سيما الصراع السياسي الذي لا يزال قائماً، والانقسام العرقي، والكساد الاقتصادي، وندرة الموارد، والهجرة الموسمية، وهذا ما أدى إلى نشوء تحديات خطيرة أمام حماية المدنيين.

منطقة أعالي النيل الكبرى

17 - لا يزال الانقسام والاختلال داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والصراع العرقي والنزاعات على الأراضي يحدد السياق الأمني في أعالي النيل. فقد عاد فصيل كيت قوانق والفصيل الموالي لمشار إلى القتال العنيف في الفترة من 25 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر في المجينيس والمناطق المحيطة بها، مما أسفر عن وقوع عدد غير محدد من الضحايا من الجانبين. وتأثرت الولاية أيضا بالاشتباكات بين ميليشيا مابان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في لينايق يومي 10 و 11 كانون الثاني/يناير، التي أشعلها التمرد المزعوم من الجناح المعارض على مناطق صيد الأسماك التابعة للقبيلة. كما أدى مقتل جندي من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى تعرض موقع الجناح المعارض في مقاطعة مايوت، إلى هجومين في 9 و 13 كانون الثاني/يناير. وبرز الجدل العرقي بشأن امتلاك الأراضي بين قبيلتي الشلك ونقوك لوال ياك دينكا حول موقع يستخدم لحفر التربة البيضاء من أجل إصلاح الطرق، وهذا ما أدى إلى مظاهرة شابتها أعمال عنف في بلدة ملكال في 13 كانون الثاني/يناير نظمتها قبيلة نقوك لوال ياك دينكا طالبت فيها أن يسحب الشلك مطالباتهم المتعلقة بجميع الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل.

18 - وشهدت ولاية الوحدة زيادة في العنف فيما بين القبائل وداخلها. فقد بدأت اشتباكات تتصل بالماشية داخل قبيلة النوير شارك فيها شباب مسلحون من مقاطعتي ماينديت و لير ، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في قرية غندور، بالقرب من بلدة لير، واستمرت حتى مطلع كانون الأول/ديسمبر. وأسفرت الهجمات والهجمات الانتقامية عن مقتل ما لا يقل عن 23 شخصا، فضلا عن نهب وتدمير الأكواخ والأسواق، وتشريد السكان المحليين، وتعطيل إيصال المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين من الفيضانات. ونشأت حالة انعدام الأمن أيضًا عن أعمال عنف طائفية متعددة متصلة بالماشية وقعت في مقاطعات ماينديت، وربكونا، وكوج، وبانيجيار، بينما وقع عدد من الاشتباكات في باناكواتش، بين قبائل المسيرية الرُّحل من السودان والرعاة المحليين في باناكواتش.

19 - وفي كانون الثاني/يناير، أبلغت السلطات الحكومية عن حالات تجنيد مستمر في بانتيو وربكونا استهدفت الجنود الفارين. وأبلغ أيضا سكان مخيم بانتيو للمشردين داخليا في بيمور، الذي يستضيف المشردين بسبب الفيضانات، عن حالات تجنيد للشباب، بعضهم دون السن القانونية.

20 - واستمرت هجمات المورلي المطردة على نطاق صغير في إثارة حالات من انعدام الأمن في أورور، وأكوبو، ونيرول، وداك، وبور، وبوشالا، متسببة في تعطيل جهود السلام في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وبلغت تلك الهجمات ذروتها في 23 كانون الثاني/يناير، في بايديت بيام، بمقاطعة بور الجنوبية، مع مقتل نحو 32 من الدينكا بور، بمن فيهم نساء وأطفال. وفي حادثة وقعت في 19 كانون الأول/ديسمبر، استهدف أشخاص يشتبه في أنهم من المورلي قافلة تضم خمس مركبات تابعة للأمم المتحدة كانت في طريقها إلى دوك باديت مما أسفر عن مقتل موظف متعاقد مع الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى وقف إيصال الأغذية إلى المنطقة، التي تعد من أكثر المناطق انعدامًا للأمن الغذائي في البلد. وثمة مصدر آخر للعنف في جونقلي هو المناوشات بين الفصائل التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي 19 كانون الأول/ديسمبر، أسفر وصول القوات الموالية لمشار إلى قرية كير، بمقاطعة أكوبو، التي يزعم أنها تحت سيطرة الجماعة الموالية لقاتويج، إلى الاشتباك بالأسلحة النارية بين القوتين. وقد تصاعدت حدة التوترات في 12 كانون الثاني/يناير عندما عادت إلى بلدة بييري، مقاطعة أورور، في عربة مدرعة مجموعة

من نحو 20 جنديا، كانوا قد انشقوا عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لينضموا إلى فصيل كيت قوانق وانتقلوا إلى بارتيت في أيلول/سبتمبر 2021.

منطقة الاستوائية الكبرى

21 - ظلت المنطقة الواقعة في جنوب ولاية وسط الاستوائية تعاني من انعدام الأمن المرتبط بالاشتباكات المتقطعة المنخفضة الشدة بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد وردت أنباء عن وقوع ستة اشتباكات على الأقل بين الجبهة وقوات الدفاع الشعبي في مقاطعتي لينيا ونهر ياي في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وهاجمت الجبهة أيضا قواعد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في إندايابا وبابانغا، بمقاطعة موروبو، يومي 23 و 24 كانون الأول/ديسمبر. وشاب الحالة في الولاية أيضا نزاع داخل صفوف المنداري، وحوادث استيلاء على الأراضي، ونصب كمان على طول الطرق التجارية.

22 - وكان التجنيد القسري في صفوف جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة هو العنصر المهيمن على الديناميات الأمنية في ولاية غرب الاستوائية، فضلا عن الابتزاز والأنشطة الإجرامية من جانب القوات الموالية لجيمس نانجو، وشباب البالاندا المسلحون، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. ويزعم أن شبابا مسلحين من البالاندا قد تورطوا في مقتل ثلاثة من الأزاندي في منطقة مانغورو على الطريق الواصل بين طمبرة ويامبو في 1 كانون الثاني/يناير.

23 - وشهدت ولاية شرق الاستوائية عودة التوترات بين قبيلة توبوزا وقبيلة توركانا الكينية، في شرق كابويتا، في حين استمر أيضا انعدام الأمن وحوادث الهجوم على الطرق لأسباب اقتصادية. فقد أدى حادث لسرقة الماشية في كيكيلاي، لوتوكاي بيام، بمقاطعة بودي في 12 كانون الأول/ديسمبر، إلى مقتل ستة أشخاص، في حين أسفرت سلسلة من الهجمات الانتقامية بين شباب مسلحين من قبيلة دونغوتونو واللوتوكو من لوبيرا بوما عن مقتل خمسة مدنيين من القبيلتين في الفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر إلى 2 كانون الثاني/يناير. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أودت حادثة انطوت على سرقة ماشية شنتها قبيلة لوجير من مقاطعة إيكووتو وهجوم انتقامي شنته قبيلة الديدنغا من مقاطعة البودي بحياة 10 أشخاص من كلا الجانبين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

24 - تقوضت الحالة الأمنية في منطقة شمال بحر الغزال نتيجة للعنف عبر الحدود بين الرعاة من السودان وقبيلة الدينكا مالوال المحلية. وشن رعاة مسلحون من الرزيقات هجوماً في 6 كانون الأول/ديسمبر، في مقاطعة أويل الشرقية، أسفر عن مقتل أربعة من مزارعي الدينكا مالوال، وهجوماً آخر في 13 كانون الأول/ديسمبر، في مقاطعة أويل الشمالية. وشنّت أيضا عناصر مسلحة من قبيلة المسيرية من السودان ست هجمات في مقاطعة أويل الشرقية منذ 27 كانون الأول/ديسمبر، أسفرت عن مقتل عدد من الأشخاص من الجانبين. وكان الارتفاع الحاد في الهجمات عبر الحدود ناجما في المقام الأول عن الهجرة الموسمية، والنزاعات على الأراضي والموارد، والافتقار إلى تدابير المساءلة، بما في ذلك عدم التعويض عن أعمال العنف السابقة في عام 2021. وأغلقت سلطات الولاية الطريق الذي يربط شمال بحر الغزال بولاية غرب كردفان في السودان، وأشارت إلى أن الهجرة الموسمية للماشية ستظل معلقة أيضا حتى يجد الجانبان حلاً لهذه المشكلة.

25 - وفي ولاية واراب استمر العنف بين القبائل وداخلها في مناطق تونج الكبرى. وتمثل أخطرها في أعمال العنف التي شارك فيها عناصر لو - باهر من تونج الشمالية وعناصر من لوانجانق من تونج الشرقية. ففي 11 كانون الأول/ديسمبر، هاجم شباب من لوانجانق شباب من لو - باهر في منطقة أنغوت؛ وأدى الهجوم إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة أربعة آخرين. وعلى الرغم من الحوارات الجارية بشأن السلام، لم تتوقف القبيلتان عن شن الهجمات الليلية والهجمات الانتقامية وسرقة الماشية. وتصاعدت حدة التوترات في 28 كانون الأول/ديسمبر عندما هاجم شباب من لوانجانق منطقة ماريال لو، بما في ذلك مستشفى ماريال لو، انتقاما لهجمات سابقة شنها شباب لو - باهر. وأسفر ذلك عن مقتل أربعة أشخاص من لو - باهر وثلاثة من لوانجانق وأصيب 12 آخر من كلا الجانبين. وقد وقعت قاعدة العمليات المؤقتة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ماريال لو في مرمى النيران ولحقت أضرار بمركباتها ومرافقها. وهدأت أعمال العنف عقب تدخل حاكم الولاية من خلال لجنة السلام التي شكلت على الصعيد الوطني بقيادة زعيم بارز في لوانجانق وتضم قادة من قبائل أناناتاك ولوانجانق ولو - باهر وممثلين عن جهاز الأمن الوطني، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وقد أدى وساطة اللجنة الذي بدأ في 29 كانون الأول/ديسمبر إلى تصالح القبائل المتنازعة. وفي وقت لاحق، يسرت بعثة الأمم المتحدة وشركاء آخرون عقد مؤتمر للسلام والمصالحة في ماريال لو بيام في الفترة من 20 إلى 22 كانون الثاني/يناير، تم فيه الاتفاق على عدد من القرارات لتعزيز السلام والمصالحة. وشكل حاكم الولاية لجنة لرصد تنفيذ تلك القرارات. ووقعت أيضا موجة من العنف بين قبيلتي روالبيت وأوول في تونج الشمالية أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا من كلا الجانبين.

رابعا - الحالة الإنسانية

26 - أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة الوطأة على الخدمات الصحية والتعليمية الضعيفة أساسًا. كما أسفر إغلاق المدارس والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا عن تفاقم التحديات وأوجه عدم المساواة القائمة في مجال التعليم. فقبل إغلاق المدارس بسبب كوفيد-19، كان نحو 2,2 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس أصلًا. كما أدى إغلاق المدارس إلى تعطيل تعليم أكثر من 2,7 مليون طفل آخر. ويقدر حاليا عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنحو 2,8 مليون طفل. وفي قطاع الصحة، حوّل الوباء التركيز من مكافحة الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال، وهي الأسباب الرئيسية للاعتلال، إلى الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له. وقد أثرت الجائحة وما نتج عنها من قيود على الحركة تأثيرا سلبيا على التجارة، مما أدى إلى فقدان سبل كسب العيش وزيادة في أسعار السلع الأساسية، وهذا ما أضرَّ بالقوة الشرائية لدى السكان.

27 - وقد تضرر ما يقدر بنحو 835 000 شخص من الفيضانات منذ أيار/مايو، 2021، مع خراب أكثر من 37 000 طن من المحاصيل ونفوق ما يقرب من 800 000 رأس من الماشية. وعاد بعض المشردين إلى بيوتهم في المناطق التي انحسرت فيها مياه الفيضانات. ومع ذلك، استمر غير القادرين على العودة في البحث عن ملاذ في المجتمعات المضيفة، أو في المياني العامة أو المساحات المفتوحة، وغالبا في ظروف يرثي لها. ومن دواعي القلق التي لا تزال قائمة عدم كفاية فرص الحصول على المأوى ومياه الشرب، ومحدودية خدمات الرعاية الصحية والحماية. وقد تعطلت الاستجابة بسبب محدودية الإمدادات والتمويل، وبُعد المواقع، وانعدام

الأمن في بعض المناطق المتضررة من الفيضانات. فحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية قد قدموا المساعدة إلى أكثر من 5,3 ملايين شخص.

28 - وأشارت النتائج الأولية وتحليل الحالة الإنسانية إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية في عام 2022. ومن المتوقع أن يحتاج ما يقدر بنحو 8,9 ملايين شخص، بمن فيهم حوالي 329 000 لاجئ، إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية هذا العام. ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من 8,3 ملايين شخص من انعدام شديد في الأمن الغذائي في ذروة موسم الجذب الممتد في أيار/مايو وتموز/يوليه 2022 نتيجة لحالة الطوارئ المناخية والعنف والصدمات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يعاني ما يقدر بمليون شخص، من بينهم 1,3 مليون طفل دون سن الخامسة وأكثر من 675 500 حامل ومرضع، من سوء التغذية الحاد في عام 2022، مما يشكل أعلى رقم مسجل منذ أربع سنوات.

29 - واستمرت أعمال العنف في تشريد المدنيين، والحد من إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية، وتعطيل العمليات الإنسانية. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021، أسفرت أعمال العنف في مقاطعة تونج الشمالية، بولاية واراب، إلى تشريد آلاف الأشخاص، مع التسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وأُحرقت عدة أبنية، شملت منازل وجزء من مستشفى، مما أدى إلى عدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة للناس. ونتيجة لعدة جولات من العنف في مقاطعة طمبره، يظل 83 000 شخص على الأقل، بمن فيهم 3 000 شخص نزحوا حديثاً من طمبره إلى إيزو في كانون الثاني/يناير بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما الدعم في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي. وشرد القتال بين القبائل في مقاطعة بيبور، بإدارية البيبور الكبرى، أكثر من 600 شخص في كانون الثاني/يناير. وأفادت السلطات بأن النقص في الغذاء والخدمات الأساسية تسبب في نزوح أكثر من 3 500 شخص، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن في 19 كانون الثاني/يناير من كابوتيا الشرقية إلى مقاطعة كابوتيا الشمالية، بولاية شرق الاستوائية، حسبما أفادت به السلطات. ووصلت إلى مقاطعة أويل الشرقية، بشمال بحر الغزال، عدد من الأسر المعيشية يقدر بنحو 2 600 أسرة فرت من هجوم مسلح شنه رجال من قبيلة المسيرية من السودان. وأدت أعمال العنف التي وقعت على المستوى دون الوطني في مقاطعة بور في جونقلي إلى مقتل 33 شخصا على الأقل من بينهم 3 أطفال غرقوا في النهر بينما كانوا يحاولون الفرار من الهجوم، وإصابة 26 شخصا وتشريد حوالي 7 000 شخص، إلى جانب إحراق منازل ونهب مرفق صحي ومدرسة وفقاً لتقارير التقييم الأولية.

30 - وفي الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 31 كانون الثاني/يناير 2022، أُبلغ عن وقوع 227 حادثة تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ووقع أكثر من ثلثها (37 في المائة) في سياق العنف والتهديدات الموجهة إلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصول المنظمات الإنسانية. ونقل ما مجموعه 15 موظفاً في المجال الإنساني من مقاطعة لينيا في ولاية وسط الاستوائية نتيجة لانعدام الأمن والتهديدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفيد بأن المرافق الصحية والتغذية في غندور وغوات ولوول وبدايه في ولاية الوحدة قد نُهبت، مما أضر بإمكانية حصول الناس على الخدمات التغذوية والصحية التي تمس الحاجة إليها. وأشارت التقارير الأولية إلى أن إمدادات تقدر قيمتها بنحو 80 000 دولار قد نُهبت من مرفقين في غندور ولوول، كان من الممكن لولا ذلك أن توفر إمدادات صحية وتغذوية لمدة ثلاثة أشهر لنحو 14 000 من المحتاجين في المنطقة. وقُتل عامل في مجال الأنشطة الإنسانية أثناء تبادل إطلاق النار.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

31 - واصل الممثل الخاص للأمين العام ممارسة دوره في المساعي الحميدة من خلال العمل مع الأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة في الاتفاق المنشط. فعلى سبيل المثال، عقد عدة اجتماعات مع أعضاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، والمجتمع المدني، و المجتمع الدولي لدعم تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب.

32 - وحضر الممثل الخاص للأمين العام أيضا مؤتمر ويلتون بارك الرفيع المستوى الذي عقد في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر في أوغندا. وضم المؤتمر ممثلين وشركاء إقليميين ودوليين رئيسيين، فضلا عن خبراء متخصصين من أجل استكشاف كيفية دعم عملية تنفيذ الاتفاق المنشط.

33 - وفي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة منتدى للأحزاب السياسية في ولاية غرب بحر الغزال تحت شعار "دور الأحزاب السياسية في الانتقال السلمي لجنوب السودان". وضم المنتدى أكثر من 70 مشاركا، بمن فيهم 17 امرأة، من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك ممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمجموعة الجامعة المنبثقة عن جدول الأعمال الوطني، وتحالف المعارضة لجنوب السودان، والأحزاب السياسية الأخرى. وركزت المناقشات على وظائف الأحزاب السياسية وأدوارها ومسؤولياتها، والديمقراطية في صفوف الأحزاب السياسية، وكيف يمكن للأحزاب السياسية أن تدعم تنفيذ اتفاق السلام.

34 - وفي الفترتين من 9 إلى 11 ومن 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، نظم مركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة، وشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، حلقتي عمل على مدار 3 أيام، بشأن تعزيز القدرة البرلمانية على تحقيق السلام المستدام في جنوب السودان، تحقيقا لأغراض منها البلوغ بحصة المرأة نسبة 35 في المائة على نحو ما نص عليه الاتفاق المنشط. وحضر المؤتمر أكثر من 100 مشارك، بمن فيهم 40 امرأة، من بينهم أعضاء في البرلمان ومجلس الولايات وموظفون برلمانيون. وركزت المناقشات على الأولويات الرئيسية لمجلس الولايات في تنفيذ الاتفاق المنشط.

35 - وفي 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة منتدى للأحزاب السياسية لمدة يومين في جوبا بشأن دور الشباب في التحولات السياسية السلمية في جنوب السودان. وشارك في المنتدى حوالي 93 شخصا يمثلون أجنحة الشباب في 24 حزبا سياسيا. وكان من بين المشاركين 12 امرأة، من بينهم شابات. وركزت المناقشات على فهم دور الشباب في التحولات السياسية، والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والمشاركة السياسية، وصنع القرار.

36 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، دعمت بعثة الأمم المتحدة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في استضافة الاجتماع الأول للفريق العامل التقني المشترك بشأن وضع مشروع وطني رائد للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وركز المشروع على إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، واستهدف منع وقوع مزيد من أعمال العنف داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، والحد من تلك الأعمال، بما يشمل الشباب المسلحين المعرضين لخطر الانخراط في أعمال العنف.

37 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة سفر فريق الفرز التابع لمجلس الدفاع المشترك من مريدي، بولاية غرب الاستوائية، إلى موروتو، بولاية وسط الاستوائية، ومن كالجياك، بولاية الوحدة، إلى جوبا عبر بنتيو، وولاية الوحدة، ومن جوبا إلى موروتو، بولاية وسط الاستوائية، ثم العودة في 20 كانون الثاني/يناير. وتواصل البعثة العمل مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك مجلس الدفاع المشترك، واللجنة الانتقالية الوطنية، في عملها على تخريج القوات الموحدة اللازمة.

38 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة 66 دورة لبناء القدرات لصالح 823 1 شخصا من أصحاب المصلحة الوطنيين، من بينهم 625 امرأة وكان من بين أصحاب المصلحة أولئك أفراد من قوات الأمن، من بينهم 110 نساء، ومسؤولون حكوميون، من بينهم 71 امرأة، وأعضاء من منظمات نسائية وشبابية، وأشخاص آخرون من ممثلي المجتمع المدني، من بينهم 444 امرأة، وقادة مجتمعيين وزعماء قبائل. وقد نُظمت الجلسات أساساً في إطار الأنشطة المضطلع بها بمناسبة حملة 16 يوماً من النشاط والاحتفال بيوم حقوق الإنسان.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

39 - تصدّت بعثة الأمم المتحدة للتهديدات الموجهة ضد المدنيين في جنوب السودان من خلال عمليات النشر المتنقلة السريعة، وزيادة نشر قواعد العمليات المؤقتة، وإظهار وجود قوي لحفظة السلام، والحوار مع القادة العسكريين والسياسيين، وأنشطة تسوية النزاعات على المستوى القبلي، وتقديم الدعم الحيوي لمؤسسات سيادة القانون والعدالة، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية.

40 - وواصلت البعثة تعزيز الحوار الشامل، والتعايش السلمي، والمصالحة، والتماسك الاجتماعي والوئام بين الأديان على الصعيد دون الوطني. ونظمت، في ذلك الصدد، 20 حلقة عمل للمجتمعات المحلية، والسلطات على مستوى الدولة والولايات، وزعامات القبائل، والقيادات النسائية، والشباب. وفي المجموع، استفاد من هذه الأنشطة 142 4 مشاركا، بمن فيهم 454 1 امرأة.

41 - ومع بداية موسم الجفاف، وبغية كفالة هجرة رعاة الماشية بسلام، يسرت بعثة الأمم المتحدة عقد مؤتمرات وحوارات سابقة للهجرة بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات الرعاة في مختلف أنحاء البلد. ففي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقاطعة لافون في ولاية شرق الاستوائية، إجراء حوار بين المجتمعات المحلية السبعة في وادي كيديبو. وفي الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة عقد مؤتمر داخلي في قبيلة دينكا أقرار في رومبيك بولاية البحيرات، ومؤتمر آخر سابق للهجرة رعاة الماشية في الرنك، بأعالي النيل، يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر. وقد اختتمت هذه المبادرات بتوقيع اتفاقية بين المجتمع المضيف والرعاة من ولايات النيل الأبيض، وسنار، والنيل الأزرق في السودان. كما عقد مؤتمر للهجرة في تير أليت، مقاطعة أويل الجنوبية، بولاية شمال بحر الغزال، في 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر.

42 - وفي ولايتي واراب وغرب بحر الغزال، أشركت بعثة الأمم المتحدة المجتمعات المحلية وعممت اتفاق ماريال باي على طول حدود الولايتين. وهذا الاتفاق ينظم هجرة رعاة الماشية عبر الولايات ويحدد أحكاما لتسوية المنازعات، وأطرا زمنية لبدء الهجرة، ويفرض غرامات على تخريب الأراضي الزراعية، وسرقة الماشية.

43 - وبغية بناء الثقة بين القبائل وتعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي والمصالحة بين قبائل أعالي النيل، قامت بعثة الأمم المتحدة بالشراكة مع المبادرة الدينية لأعالي النيل من أجل السلام والمصالحة بتسهيل

التواصل بين القادة السياسيين والقبليين الرئيسيين في خمسة قبائل هي الشلك؛ والنوير؛ ودينكا؛ ومابان؛ وكوما. وفي إطار ذلك الجهد، نُظِم في جوبا في 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر مؤتمر للقادة السياسيين في ولاية أعالي النيل بمشاركة 137 زعيما، بمن فيهم وزراء وطنيون وأعضاء في البرلمان ومجلس الولايات وكبار شيوخ القبائل يمثلون مختلف قبائل ولاية أعالي النيل.

44 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة من أجل كفالة المشاركة الكاملة للشباب وعلى نحو فعال ومجد في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن. فقد نظمت، في ذلك الصدد، مؤتمرا جمع شبابا من مقاطعة نهر ياي في الفترة من 15 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة القضايا التي تهمهم، وتمكينهم من تعزيز السلام والأمن. وفي ملكال، يسرت البعثة منتدى شباب ولاية أعالي النيل في الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة ممثلين عن الشباب من 13 مقاطعة، وبلدة ملكال وموقع حماية المدنيين في ملكال. وأتاح المنتدى فرصة لتحسين التعاون فيما بين الشباب وأسفر عن وضع برنامج لتحسين الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

45 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة توفير الحماية المادية لما عدده 34 056 شخصا، من بينهم 17 375 امرأة، ينتمون إلى 5 821 أسرة معيشية في موقع حماية المدنيين في ملكال. وقد استجابت البعثة للتهديدات بتسيير دوريات تمكنت من توفير الأمن والحماية للمدنيين في المخيم. ويستمر التخطيط لإعادة تخصيص موقع حماية المدنيين في ملكال ليصبح مخيما للأشخاص المشردين داخليا بهدف نقل المسؤولية إلى حكومة جنوب السودان بمجرد الوفاء بالمعايير الرئيسية.

46 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة أيضا دعمها لمواقع حماية المدنيين السابقة من خلال الاستجابات المتكاملة وجهود الدعوة، بما في ذلك عقد اجتماعات الفريق المرجعي للمنطقة وحلقات العمل ذات الصلة بشأن الشراكة من أجل المرونة والتعافي. كما أنشئت أربع أفرقة عمل على مستوى الولايات وتغلبها في ولايات شرق الاستوائية، وجونقلي، والوحدة، وغرب بحر الغزال.

47 - ومن أجل الحفاظ على السلام في ولاية غرب الاستوائية عقب انخفاض حدة النزاع بين قبيلتي الأزاندي والبالاندا، نظمت بعثة الأمم المتحدة سلسلة من منتديات التوعية بالسلام في المجتمعات المحلية للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في إيكبيرو، وماسيا، وتيندوكا، ودودوما، ولي - رانغو، وبازو، وسورا. وفي الفترة من 6 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة أيضا زيارة وفد يتألف من 11 عضوا من مجلس كنائس جنوب السودان إلى إيزو، وطمبرة، ونموتينا، ونقيرو، من أجل تعزيز المصالحة.

48 - وأشركت بعثة الأمم المتحدة قادة المشردين داخليا في وضع تدابير لردع الشباب عن الانخراط في الأنشطة الإجرامية. وبغية تعزيز الطابع المدني لمواقع المشردين داخليا، دعمت البعثة لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل باعتبارها هيئة إدارة المخيم، في جهودها الرامية إلى كفالة سلامة وأمن الأفراد والممتلكات، فضلا عن تقديم خدمات الحماية إلى المواقع دون عوائق.

49 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة حلقتي عمل لفائدة 105 أشخاص، بمن فيهم ممثلات عن لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل وسائر الجهات صاحبة المصلحة من جوبا، بولاية وسط الاستوائية، وكدوك، بولاية أعالي النيل، من أجل تعزيز معارفهم وقدراتهم بشأن أطر العودة وإعادة الإدماج وإعادة التوطين.

- 50 - وسيّرت شرطة الأمم المتحدة ما مجموعه 607 دوريات في موقع واحد لحماية المدنيين وأربعة مخيمات للمشردين داخليا. واضطلع بإجمالي قدره 204 أنشطة لمراقبة الدخول في موقع حماية المدنيين في ملكال، في إطار التدابير العملية الرامية إلى منع الحوادث الأمنية والتخفيف من حدتها.
- 51 - كما سيّرت شرطة الأمم المتحدة 1 883 دورية إضافية خارج نطاق مخيمات حماية المدنيين والمشردين داخليا في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 29 كانون الثاني/يناير. وشملت الدوريات 990 دورية لبناء الثقة وبث الطمأنينة، و 66 دورية قصيرة المدة، و 14 دورية طويلة المدة، و 32 دورية جوية دينامية، و 8 دوريات نهريّة، و 773 دورية بارزة للعيان بوضوح، واستهدفت تعزيز بيئة آمنة للعودة الحرة والطوعية والمستنيرة والكريمة للمشردين داخليا.
- 52 - وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 6 شباط/فبراير، سيّرت القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة ما لا يقل عن 889 دورية قصيرة المدة، و 29 دورية طويلة المدة، و 100 دورية جوية دينامية، و 9 دوريات نهريّة. وسُيّر ما مجموعه 63 دورية في مواقع حماية المدنيين وحولها. وكان ما يقرب من 8,5 في المائة من الدوريات يضم عسكريات من حفظة السلام، يشكلن نحو 6 في المائة من العنصر العسكري.
- 53 - وفي إطار مشروع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، نظمت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها حلقات عمل بشأن هياكل الحوكمة المشتركة في بيبور وأيود، بولاية جونقلي في سياق الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات القائمة بين قبائل دينكا ومورلي ولونوير. وقد مُولت حلقات العمل من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للمصالحة والاستقرار والمرونة في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير.
- 54 - ونفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 83 مهمة لإبطال الذخائر المتفجرة لصالح بعثة الأمم المتحدة، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، والمجتمعات المحلية، حيث قامت بتطهير 9 حقول ملغومة بذخائر متفجرة وإبطال 691 قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و 19 484 طلقات من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و 16 لغماً برياً. ومكّن تدمير الذخائر المتفجرة من قبل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من الوصول إلى مدرسة واحدة، وسبع مناطق زراعية، وثلاثة مصادر مياه طبيعية كانت ملوثة في السابق، وقدمت الدائرة أيضا التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة إلى 61 203 من المستفيدين (9 330 رجلاً، و 11 312 امرأة، و 21 563 فتى، و 18 998 فتاة) الذين كانوا معرضين لخطر حوادث الذخائر المتفجرة نتيجة للتشريد القسري، بمن فيهم المشردون داخليا، والعائدون من أوغندا، واللاجئون من السودان. ووفقا لدراسات استقصائية جرت قبل التدريب وبعده، أظهر 90 في المائة من المستفيدين تحسنا في معارفهم للاختلاف بين الممارسات غير الآمنة والممارسات الآمنة بعد توعيتهم بمخاطر الذخائر المتفجرة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

- 55 - لتعزيز المساءلة والتخفيف من حدة التوترات القبلية، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى المحاكم الخاصة في رومبيك وپرول وكوبييت في ولاية البحيرات لإجراء المحاكمات في الجرائم الخطيرة المتصلة بالنزاعات "القطاعية".
- 56 - وفي كانون الأول/ديسمبر، رصدت البعثة الجهات الفاعلة في مجال العدالة المحلية وقدمت لها الخبرة التقنية الموضوعية من خلال نشر محاكم متنقلة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة

روينق الإدارية وتركاكا بولاية وسط الاستوائية. وبنت هذه المحاكم المتنقلة في 93 قضية شملت 106 أفراد، وست منها هي قضايا عنف جنسي وجنساني.

57 - ولتحسين ظروف الاحتجاز وتعزيز أمن السجون في إطار الجهود الإصلاحية الأوسع المتعلقة بسيادة القانون، قدمت البعثة تدريبا لفائدة 133 ضابطا (منهم 37 ضابطة) من مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان في مجالات إدارة السجون وعملياتها، وحقوق الإنسان، وإدارة الحالات، وحفظ السجلات. وقدمت البعثة الدعم أيضا إلى مصلحة السجون الوطنية في وضع خريطة طريق لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الثلاثية السنوات التي أقرها وزير الداخلية وكبار قادة مصلحة السجون الوطنية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات في 2 كانون الأول/ديسمبر.

58 - وواصلت البعثة النهوض بمشروع الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للمصالحة والاستقرار والمرونة في جنوب السودان بهدف التخفيف من العنف المتصل بالماشية في المناطق الحدودية في ولاية غرب بحر الغزال وولاية واراب. وفي الفترة من 24 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير، قدمت البعثة مساعدة لوجستية وتقنية لنشر المحكمة المشتركة الخاصة المتنقلة للمرة الثانية.

59 - وفي الفترة من 24 إلى 31 كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة الدعم إلى مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إيفاد بعثة تقييم إلى واو استعداداً لنشر محكمة عسكرية عامة.

60 - وفي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة الدعم إلى لجنة إصلاح القوانين في جنوب السودان في تيسير إجراء مزيد من المشاورات بشأن إصلاح قانون العقوبات. وفي الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر، سّرت البعثة والبرنامج الإنمائي عقد حلقة عمل لفائدة المجتمع المدني وممثلي الأوساط القانونية بشأن وضع إطار لحماية الضحايا والشهود. وعقدت مشاورة ثانية في شباط/فبراير مع واضعي السياسات.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

61 - واصلت البعثة تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية من خلال نشر قواعد عمليات مؤقتة لتوفير مظلة أمنية واسعة في المناطق المتضررة من انعدام الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر ما مجموعه 17 قاعدة عمليات مؤقتة. ومُدّدت فترة نشر قواعد العمليات المؤقتة في كوج وماريال لو وطمبرة، حيث تظل قيد التشغيل نظرا للظروف الأمنية السائدة. وبالتنسيق مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، سّرت البعثة حتى 16 كانون الثاني/يناير ما عدده 5 دوريات طويلة المدة و 91 دورية قصيرة المدة لدعم إيصال المساعدات الإنسانية وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. ودعمت البعثة أيضا إيصال مواد غذائية زراعية إلى المناطق المتضررة من الفيضانات، ولا سيما منطقة باجري في محلية مقوي ومناطق أخرى متضررة من الفيضانات في ولاية شرق الاستوائية، وأكوبو. ووفرت البعثة الحماية العسكرية لما عدده 96 بعثة متكاملة.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

62 - وثّقت البعثة ما مجموعه 184 من الحوادث التي كان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان والحماية، ومنها عمليات قتل تعسفي وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء واختطافات وأعمال عنف جنسي متصل بالنزاع وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين (بما في ذلك عمليات احتجاز بالوكالة) وحالات تعذيب

وسوء معاملة وتجنيد قسري ونهب للممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل 245 مدنيا وإصابة 125 آخرين بجراح من بينهم 40 امرأة و 22 طفلا. وتُسبب ارتكاب 127 من هذه الحوادث إلى ميليشيات قبلية وعناصر مسلحة أخرى؛ و 21 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و 7 إلى الجناح المعارض الموالي لمشار في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ و 5 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 10 إلى جهاز الأمن الوطني؛ وتُسبب حادث واحد إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ولا تزال عملية التحقق من هوية المسؤولين جاريةً بالنسبة إلى 13 حادثة. وفي 10 شباط/فبراير، نشرت البعثة تقرير عام 2021 عن أعمال العنف التي طالت المدنيين. ووفقا لهذا التقرير، تمّ في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2021 توثيق أكثر من 982 من الحوادث والإبلاغ عنها والتحقق منها (مقابل 1 197 حادثا في عام 2020)، وقد طالت هذه الحوادث ما لا يقل عن 3 414 مدنيا (مقابل 5 850 مدنيا في عام 2020) تعرضوا لأحد الأشكال الرئيسية الأربعة لإيذاء الأفراد (القتل والإصابة بجراح والاختطاف والعنف الجنسي المتصل بالنزاع). ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 18 في المائة في عدد الحوادث وبنسبة 42 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بعام 2020. وانخفضت جميع أشكال إيذاء المدنيين مقارنة بعام 2020: فقد انخفضت حالات القتل بنسبة 21 في المائة (من 2 425 حالة في عام 2020 إلى 1 907 حالات في عام 2021)، وانخفضت حالات الإصابة بجراح بنسبة 48 في المائة (من 1 531 حالة في عام 2020 إلى 842 حالة في عام 2021)، وانخفضت حالات الاختطاف بنسبة كبيرة بلغت 72 في المائة (من 1 683 حالة في عام 2020 إلى 471 حالة في عام 2021)، بينما انخفض عدد ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع بنسبة 8 في المائة (من 211 حالة في عام 2020 إلى 194 حالة في عام 2021). وفي عام 2021، كان معظم الضحايا ضحايا أعمال عنف وقعت على المستوى دون الوطني (87 في المائة أو 2 875 مدنيا).

63 - وواصلت البعثة رصد ما تفرضه الحكومة من قيود على الحق في حرية التعبير والتجمع، والتقارير عن فرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة أو تخالف آراءها، ومضايقتهم وإلقاء القبض عليهم واحتجازهم تعسفاً. وانحسار الفضاء المدني وزيادة الرقابة لم يؤثر على جهات المجتمع المدني فحسب، بل على وسائط الإعلام أيضا. ففي 9 كانون الأول/ديسمبر، علّقت السلطات الوطنية المسؤولة عن وسائط الإعلام رخصة العمل الممنوحة إلى صحيفة في جوبا اسمها "Number One Citizen" بدعوى أن رئيس تحريرها غير مسجل في السجل الوطني للصحفيين. ويُزعم أن السلطات لم تتقبل تمسك هذه الصحيفة بحماية مصادر معلوماتها. ثم سُمح لها باستئناف عملها في 18 كانون الثاني/يناير.

64 - ووثّقت البعثة أربع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وثلاث عمليات منها كان ضحاياها مدنيون في ولاية واراب، بينما كان الضحية في العملية الرابعة ضابط شرطة في ولاية الوحدة. ووثّقت جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بناء على تعليمات من مسؤولين حكوميين كبار. وفي كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان لإجراء تحقيق مستقل موسّع في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية البحيرات وولاية واراب. ولم تُصدر اللجنة بعد تقريرا عن تحقيقاتها.

65 - وظل تطبيق عقوبات الإعدام يُثير القلق. فقد ظل النظام القضائي يبدي قدرة محدودة على الامتثال التام لضمانات المحاكمة العادلة. ووثّقت 9 عقوبات إعدام (منها واحدة في حق امرأة) في عام 2021.

وتُفدّت 5 عقوبات إعدام في حق خمسة رجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير . ففي 16 كانون الأول/ديسمبر، أُعدم ثلاثة رجال بتهمة قتل قسّ كيني. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أُعدم رجل يبلغ من العمر 44 عاماً بتهمة القتل العمد. وفي 7 كانون الثاني/يناير، أُعدم طالب جامعي يبلغ من العمر 24 عاماً بعد أن أدانته المحكمة العليا في جنوب السودان في 1 آب/أغسطس 2020 بتهمة قتل ثلاثة أشقاء في جوبا.

66 - وتلقت البعثة تقارير أولية غير متحقق منها مثيرة للقلق من أحد مقدمي الخدمات الصحية تُشير إلى زيادة حوادث العنف الجنسي التي تبلغ عنها نساء وفتيات يعشن في بلدي بانتيو وريكونا والمناطق المحيطة بهما، وفي مخيم المشردين داخلها الواقع في بانتيو. وتُجري البعثة تحقيقات مستفيضة في هذه التقارير بالتعاون مع شركائها في إطار المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، وقد واصلت البعثة تعزيز التدابير الوقائية، بطرق منها زيادة قوات الأمم المتحدة تسيير الدوريات ضمن رُقعة موقع المشردين داخلها الكبرى وتعزيزها تسيير الدوريات الهادفة لمنع العنف الجنسي والجنساني.

67 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم وزارة العدل والشؤون الدستورية في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، ويتعلق هذا الفصل بالعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة ولأم الجراح. فقد وُفق على مشروع لصندوق بناء السلام تشترك فيه البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وشركاء آخرون ويتعلق ببناء السلام من خلال دعم أن تكون عمليات وآليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان شاملة للجميع وتشاركية. وعقدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والبعثة، مؤتمراً رفيع المستوى لمدة ثلاثة أيام في نيروبي في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "إدامة الزخم الدافع لعمليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان".

الأطفال والنزاع المسلح

68 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من وقوع 28 انتهاكا جسيما في حق 27 فتى وفتاة واحدة. وجُنّد واستُخدم ما مجموعه 18 فتى من طرف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (9 فتیان)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (5 فتیان)، وتحالف المعارضة في جنوب السودان (4 فتیان). واختطف 5 فتیان وفتاة واحدة على أيدي مسلحين مجهولي الهوية (3)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (2)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (1). ولم تُنسب المسؤولية لأي جهة عن انتهاكات في حق أربعة أطفال، حيث قتلوا (1) أو أُصيبوا بالتشوه (3) بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب.

69 - وتم التحقق من انتهاكات ارتكبت في ولاية غرب بحر الغزال (7 فتیان)، وولاية جونقلي (6 فتیان)، وولاية الوحدة (5 فتیان) وولاية غرب الاستوائية (5 فتیان وفتاة واحدة)، وولاية البحيرات (3 فتیان)، وولاية شمال بحر الغزال (فتى واحد).

70 - وفي الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير، قدمت البعثة دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لبناء القدرات في مجال حماية الأطفال إلى 43 من كبار شيوخ القبائل من مختلف أنحاء البلد، وتناولت هذه الدورة دورهم في منع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بما أن القوات والجماعات المسلحة تستعين بشيوخ القبائل في بعض الأحيان لحشد المقاتلين أثناء النزاعات المسلحة.

71 - ودعمًا لتنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، قدمت البعثة دورتين تدريبيتين لبناء القدرات في مجال حماية الأطفال إلى 101 فرد من قوات الأمن (96 رجلاً و 5 نساء)، ومنهم 96 فرداً من القوات الحكومية (92 رجلاً و 4 نساء) و 5 أفراد من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (4 رجال وامرأة واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم إلى عملية التحقق المتعلقة بالقوات الموحدة التي أسفرت عن الوقوف على انتساب أطفال إلى قوات وجماعات حكومية.

72 - وقدمت البعثة 28 جلسة توعية بمسألة حماية الأطفال إلى 547 1 مشاركاً (115 رجلاً و 432 امرأة) من بينهم 970 فرداً من القوات الحكومية (796 رجلاً و 174 امرأة)، و 8 أفراد من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، و 518 فرداً من أفراد المجتمعات المحلية (267 رجلاً و 251 امرأة)، و 51 مسؤولاً حكومياً (44 رجلاً و 7 نساء). وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 36 اجتماعاً دعويًا متعلقًا بشواغل حماية الأطفال مع القوات الحكومية والمسؤولين الحكوميين. وفي ولاية جونقلي، أسفرت الجهود المبذولة عن الوقوف على انتساب ستة فتيان إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في منطقة بيبور الإدارية الكبرى.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

73 - سُجل انخفاض عام في مستوى العنف السياسي، لكن الفترة المشمولة بالتحقيق اتسمت باستمرار استخدام الأطراف المتنازعة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تحققت البعثة من وقوع 7 حوادث طالقت 9 ضحايا (فتاة واحدة و 6 نساء ورجلان). و 6 حوادث من تلك الحوادث وقعت في ولاية وسط الاستوائية وولاية أعالي النيل. ووقع ضحية هذه الحوادث رجلان نُزعت ملابسهم/فتشوا بعد تعريتهم قسراً (حادثة واحدة)، و 6 نساء تعرضن للاغتصاب الجماعي (حادثتان طالتا 3 ضحايا) والاعتصاب (3 حوادث طالقت 3 ضحايا). ونُسبت المسؤولية عن 5 حوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحادثة واحدة إلى ميليشيا محلية. ولم يتم التحقق بعد من هوية المسؤولين عن حادث اغتصاب جماعي لقاصرة نُسب إلى جماعة مسلحة مجهولة في ولاية شمال بحر الغزال.

74 - وهوجم الضحايا الذين تراوحت أعمارهم بين 17 و 49 عاماً وهم يمارسون أنشطتهم اليومية، حيث كانوا يجمعون الحطب أو يجلبون الأكل من المزارع أو كانوا متوجهين إلى السوق سيراً على الأقدام. وتلقى ما لا يقل عن 6 ضحايا الدعم الطبي و/أو الدعم النفسي الاجتماعي. وواصلت البعثة العمل بالشراكة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على تقديم التدريب إلى قواتهما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع لمواصلة تنفيذ خطة العمل المشتركة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي كانون الأول/ديسمبر، نظمت ثلاث دورات تدريبية لفائدة 60 مشاركاً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان و 172 مشاركاً من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من بينهم 29 امرأة. وتتعاون البعثة مع لجنة التنفيذ المشتركة لخطة عمل القوات المسلحة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع لضمان تلقي القوات المتخرجة رسالة واضحة بشأن حظر ومنع القيام بأي شكل من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

واو - المرأة والسلام والأمن

75 - في 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، نظمت شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان حلقة عمل توجيهية للبرلمانيات، بدعم من البعثة. وحضر اليوم الأول من حلقة العمل 35 برلمانية و 5 برلمانيين. وركزت الجلسات على تقديم التوجيه إلى البرلمانيات والتعريف بالتجارب السياسية والتشريعية لتحفيز العمل على نحو استراتيجي ومؤثر. وأجريت أيضا مناقشات مواضيعية ركزت على عملية وضع دستور دائم، ودور البرلمان، والأولويات التشريعية.

76 - وفي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة عقد حلقة عمل لفائدة القيادات النسائية في ولاية شرق الاستوائية دعماً لفريق رصد ومناصرة سلام المرأة في جنوب السودان ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والرفاه الاجتماعي. وعقدت حلقة العمل المتعلقة بالحوكمة المراعية للمنظور الجنساني، التي حضرتها 45 امرأة قيادية، بهدف الربط بين المحورين الوطني ودون الوطني وتعزيز الترابط بينهما حتى يتعزز الفضاء المدني المتاح للقيادات النسائية والمجتمع المدني.

77 - وعقدت البعثة عدة حلقات عمل للتوعية بالشؤون الجنسانية لفائدة معينين وطنيين متنوعين في بانتيو ونوريت ووو ومكال. واختير المشاركون من المؤسسات الحكومية، والجهات غير الحكومية، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل، والجهاز القضائي، والشباب، والقيادات النسائية وشبكاتنا الشعبية. ودُعي في حلقات العمل إلى إشراك النساء والمعنيين الآخرين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

78 - ويسرت البعثة أيضا إنشاء شبكة نسائية في قطاع الأمن ترأسها وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والرفاه الاجتماعي لتعزيز الدعم المقدم إلى عناصر الانتفاق المنشط المتعلقة بعمليات إصلاح قطاع الأمن.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

79 - في 4 شباط/فبراير، كان ملاك الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 636 2 موظفا ويتألف من 837 موظفا دوليا منهم 237 امرأة (28 في المائة)، و 403 1 موظفين وطنيين منهم 212 امرأة (15 في المائة)، و 396 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة منهم 163 امرأة (41,2 في المائة).

80 - وكان قوام أفراد الشرطة يبلغ 422 1 فردا (مقابل القوام المأذون به وهو 101 2 فرد) ويتألف من 540 ضابط شرطة منهم 214 امرأة (40 في المائة)؛ و 850 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة منهم 195 امرأة (23 في المائة)؛ و 32 ضابطا من ضباط السجون منهم 17 امرأة (53 في المائة).

81 - وكان قوام البعثة من الأفراد العسكريين يبلغ 893 13 فردا مقابل القوام المأذون به وهو 17 000 فرد، وكان يتألف من 218 ضابط اتصال عسكري منهم 52 امرأة (24 في المائة)؛ و 409 ضابطا أركان منهم 77 امرأة (19 في المائة)؛ و 266 13 فردا من أفراد الوحدات العسكرية منهم 725 امرأة (5 في المائة).

82 - وواصلت البعثة جهودها لضمان تحقيق أقصى معدل من امتثال أفراد البعثة لشرط تلقي التدريبات على الإنترنت بشأن السلوك والانضباط، ولا سيما التدريبات بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وارتفع معدل الامتثال من نحو 77 في المائة في بداية عام 2021 إلى 88 في المائة في نهاية عام 2021. وسيستمر بذل الجهود لزيادة معدل الامتثال في الربع القادم. ووفقا للسياسة السارية، جُهزت في الوقت

المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 31 كانون الثاني/يناير، سُجِّل 23 ادعاء في نظام تتبع إدارة الحالات ومنهم ادعاءان بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقاً يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

83 - واصلت البعثة والحكومة إحرار تقدم كبير في تحسين الاتصال والتنسيق عموماً تيسيراً لعمليات البعثة، ولا سيما حرية تنقل الدوريات. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع التنسيقي الرفيع المستوى الرابع في 14 كانون الأول/ديسمبر لتقييم التقدم المحرز. وقد أدت هذه الجهود إلى انخفاض حالات رفض الوصول إلى الوجهات.

84 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، سجلت البعثة 12 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع تسجيل 27 انتهاكاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانطوت 6 انتهاكات من تلك الانتهاكات الـ 12 على فرض السلطات الحكومية قيوداً على الحركة. ومن بين حوادث تقييد الحركة منغ الوصول إلى باجك في مقاطعة مايوت بولاية أعالي النيل في كانون الأول/ديسمبر 2021، ومنغ الوصول إلى سينديرو في ولاية وسط الاستوائية مرةً في كانون الأول/ديسمبر 2021 ومرةً أخرى في كانون الثاني/يناير 2022، ومنغ الوصول إلى أنيدي في ولاية جونقلي في كانون الثاني/يناير 2022، ورفض منح ضمانات سلامة الطيران لدورية جوية دينامية متوجهة إلى جيمزة في ولاية وسط الاستوائية في كانون الثاني/يناير 2022، واستمرار تأخر الحكومة في الإعلام باستلام وثيقة الموافقة بالمعلومات الموجهة إليها من البعثة والمتعلقة بإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في باجيري في ولاية شرق الاستوائية في كانون الثاني/يناير 2022.

85 - وتعرضت البعثة أيضاً إلى حادثة تدخلت وحدة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في تنفيذها مهمة منوطة بها، حيث مُنح وصول بعثة تقودها بشأن حقوق الإنسان إلى بلدة فرج الله في ولاية غرب بحر الغزال في 27 كانون الثاني/يناير.

86 - وقد حدثت تطورات إيجابية من حيث حرية البعثة في التنقل، لكن البعثة ظلت تواجه أنواعاً أخرى من الانتهاكات لاتفاق مركز القوات، ومنها فرض ضرائب ورسوم وقيود أخرى لا مبرر لها على البعثة والمتعاقدين معها عند جلب شحنات إلى البلد مخصصة لاستخدام البعثة الحصري. وواصلت البعثة التواصل مع الحكومة للتشديد على عدم وجوب فرض أي قيود أو ضرائب أو رسوم على السلع المستوردة في الحالات التي تكون فيها البعثة المستورد الفعلي للشحنات وفقاً لأحكام اتفاق مركز القوات.

87 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقت عناصر أمنية حكومية القبض على 5 من موظفي البعثة دون إبلاغها ودون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات المتعلقة بإلقاء القبض على الموظفين أو احتجازهم. وقد أُفرج عن 4 موظفين موقوفين بكفالة في غضون يومين من إلقاء القبض عليهم، لكن لا يزال موظف وطني واحد أُلقي القبض عليه في 18 آب/أغسطس 2021 في جوبا رهن الاحتجاز.

88 - وواصلت البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والاتصالات المنتظمة. كما وُوفيت الحكومة بمصفوفات شهرية للحوادث معدة لتقدّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

89 - خضعت وحدة واحدة (مستشفى من المستوى الثاني) للتقييم على أساس متطلبات البعثة بالتحديد، والتقييم الذاتي، والثغرات في التدريب التي يجب سدها لتعزيز الكفاءة وتنمية المهارات المطلوبة. وتعمل الوحدة بكامل طاقتها وبقدرة عالية وفقاً لولاية البعثة. وبعد التقييم، زادت الوحدة من تركيزها على الإدارة الصارمة لحالات الإصابة بإنجاز تدريبات وتمارين منتظمة للعاملين. وفي الفترة من 14 إلى 28 كانون الثاني/يناير، تبين من تقييم ثلاث وحدات أخرى أن أداءها ممتاز. وقُيّم أداء كافة الوحدات باستخدام أداة تقرير عن أداء العمليات تعمل على الإنترنت.

90 - وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 شباط/فبراير، خضعت 3 وحدات شرطة مشكّلة للتقييم. واعتُبر أداء هذه الوحدات مرضياً. وتناول التقييم مدى قدرتها العملية واللوجستية على أداء المهام المقررة والوفاء بمستويات الأداء المرتبطة بها.

تاسعا - الجوانب المالية

91 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 304/75، مبلغ 1 115 633 900 دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وفي 7 شباط/فبراير، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة قد بلغت 337,1 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 3 294,2 مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

عاشر - الملاحظات والتوصيات

92 - أدرك منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة قُرب الانتهاء من إقامة المؤسسات الحكومية الحيوية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، بما في ذلك المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجالس الولايات. وأدعو السيد كير إلى ترجمة ما أعلنه من التزامات إلى تدابير تستهدف التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في غضون الجدول الزمني المتفق عليه.

93 - وقد بلغ اتفاق السلام مفترق طرق مهم. فعلى الأطراف أن تحدد خياراتها حتى يتسنى معالجة التأخر الطويل في التحضير لنهاية الفترة الانتقالية. وأرحب في هذا الصدد بإقرار مشروع قانون تعديل الدستور الانتقالي (2021) الذي يُيسّر إدراج الاتفاق المنشّط في الدستور. وأدعو قادة جنوب السودان إلى إقرار ميزانية الفترة 2021/2022، ومشاريع القوانين الأمنية، وقانون الأحزاب السياسية، ووضع الإطار القانوني اللازم للدفع بالعملية التحضيرية للانتخابات دون مزيد من التأخير.

94 - وفي حين أشعر بالتفاؤل بعد التقدم الذي أحرزه مجلس الدفاع المشترك مؤخراً في فرز القوات الموحدة اللازمة، لا أزال قلقاً إزاء تعثر الجهود لتوحيد قيادة القوات. ومن بالغ الأهمية التعجيلُ بتخريج القوات وبتوحيدها، والاتفاقُ على قيادتها. ولذلك، أحث السيد كير أيضاً على إرساء الترتيبات الأمنية الانتقالية بالكامل دون مزيد من التأخير.

95 - وأرحب بمبادرة رئيس أوغندا يويري موسيفيني باستضافة "معتكف قيادي" لقيادة جنوب السودان للتداول ومعالجة العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ اتفاق السلام. وأحث قادة جنوب السودان على اغتنام هذه الفرصة للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودهم والتكلم بصوت واحد في هذه اللحظة الحاسمة.

96 - وأحيط علماً بالطلب في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير بإجراء تقييم ثلاثي لاحتياجات جنوب السودان الانتخابية واحتياجاته من حيث وضع الدستور تتولاه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتتطلع الأمم المتحدة إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تنفيذ هذه الجوانب الحاسمة من اتفاق السلام. ويساورني بالغ القلق في الوقت نفسه إزاء التقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي، وانحسار الفضاء المدني، وتقييد الحق في حرية التعبير والتجمع. ولذلك، يجب عليّ أن أحث المجتمع الدولي من أنه سيكون من الصعب جداً إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية في ظل الحالة الراهنة للفضاء المدني والبيئة السياسية في البلد. ومن ثمّ، أحث السيد كير على اتخاذ إجراءات سريعة لتغيير هذا الوضع ومعالجة حوادث فرض الرقابة على المدنيين والنشطاء والصحفيين ومضايقتهم وإلقاء القبض عليهم تعسفاً. وفي السياق نفسه، أحث أيضاً بقوة على تنفيذ جميع الأحكام الدستورية الواردة في اتفاق السلام قبل إجراء الانتخابات.

97 - ومن دواعي تفاؤلي إرسالُ فصائل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان إشارات باعترافها مواصلة حوارها مع الحكومة في إطار عملية الوساطة التي تقودها جماعة سانت إيجيديو، والخطوات التي اتخذتها هذه الفصائل لتندمج بالكامل في هياكل آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وأدعو الجماعات غير الموقعة إلى الانضمام إلى عملية السلام الجارية دون شروط مسبقة.

98 - ومع اقتراب موعد تجديد ولاية البعثة، تظل ركائز البعثة الأربع ركائز وجيهة. وفي هذا الصدد، أدعو الأطراف في الاتفاق المنشط إلى البرهنة على التزامها وإدراكها للوضع الاستعجالي بتعجيلها بتنفيذ نقاط الاتفاق المرجعية الرئيسية.

99 - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار العنف القبلي. فلا بدّ من وقف دوامة العنف، بما في ذلك القتل وسرقة الماشية. إذ لا يزال النزاع القبلي يوئد الصدمات والأعمال الانتقامية التي تقوض آفاق المصالحة ولأمّ جراح المجتمع في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، أقر بالجهود الجارية التي تبذلها سلطات الولايات والمجتمعات المحلية للحد من العنف القبلي، وأشجع الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لتقديم الجناة إلى العدالة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب الواسعة الانتشار.

100 - وأدين كذلك إدانةً قاطعةً الاشتباكات العنيفة بين فصائل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أنحاء من البلد، وبين عناصر جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في منطقة الاستوائية الكبرى. فهذه الحوادث تُلحق خسائر فادحة بالمدنيين وتُضر بعملية السلام التي هي السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

101 - ولا يزال جنوب السودان يعاني من صدمات اجتماعية واقتصادية نتيجة الفيضانات، وظواهر الطقس الشديدة، وأعمال العنف المستمرة على الصعيد دون الوطني، وكوفيد-19. وأشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن مياه الفيضانات لم تتحسر بعد في عدة أنحاء من البلد، وبما أن موسم الأمطار قد اقترب، فأى فيضانات أخرى ستكون كارثية. وقد أصبحت جميع المؤشرات تشير إلى أن الحالة الإنسانية ستتدهور في عام 2022 وأن الاحتياجات الإنسانية ستزيد فيه. وأشعر بالقلق إزاء قدرة الشركاء في مجال العمل الإنساني على تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات بسبب تضائل الموارد. وبينما نتجّه نحو التطبيق محلياً لنهج الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بهدف دعم شعب جنوب السودان، أطلب إلى الجهات المانحة أن تقدم المساعدة على جميع الجبهات.

102 - ولا أزال قلقاً على أمن العاملين في مجال العمل الإنساني، ولا سيما زملائنا الوطنيين، حيث شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير وفاة عامل آخر منهم. ولا بدّ من وقف هذه الأعمال الإجرامية وهذا العنف. وأحث الحكومة على الوفاء بمسؤوليتها لكفالة وجود بيئة آمنة ومأمونة ليعمل فيها الشركاء في مجال العمل الإنساني على إيصال السلع والخدمات المنقذة للحياة. ولا بد من التعجيل بتقديم مرتكبي الهجمات على العاملين في مجال العمل الإنساني إلى العدالة. وأدعو الحكومة إلى التقليل من التدخل في الأنشطة الإنسانية إلى أقصى حد ومضاعفة الجهود للقضاء على نقاط التفتيش غير الشرعية التي تفرض على العمليات الإنسانية دفع رسوم.

103 - وأخيراً، أعرب عن تقديري البالغ للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأشيد بجهود السيد موسيفيني وغيره من رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبجهود الاتحاد الأفريقي. وأظنّ ممتناً لجماعة سانت إيجيديو على جهودها ووساطتها لدى المجموعات غير الموقعة. وأوجه شكري لممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، ولأفراد النظاميين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة ولأفراد فريق الأمم المتحدة القطري لمواصلتهم العمل على تحقيق السلام في جنوب السودان في ظروف شديدة الصعوبة.

